مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٥٢**

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موسييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد بيرثيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ شول
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2013/613)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألاّ تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء بصيغة موجزة عند التكلّم في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة وأهنّئكم على إدارة أذربيجان الناجحة لرئاسة مجلس الأمن.

إنّ أوكرانيا تعتبر فعالية المجلس وكفاءته، مقترنتين بانفتاحه وشفافيته، ركائز النشاط الإجمالي لهذه الهيئة. لذا، فإننا نتشاطر على نطاق واسع أولويات مناقشة اليوم المنبثقة عن الورقة المفاهيمية (S/2013/613، المُرفق)، وهي تدعيم شفافية المجلس؛ وتعزيز تفاعله مع الدول غير الأعضاءو هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وضمان ازدياد تقديم التقارير السنوية الوافية والتحليلية إلى الجمعية العامة.

ترحب أوكرانيا بجهود المجلس المتواصلة الهادفة إلى ترشيد وتحسين إجراءاته كما عرضتها المذكّرة الرئاسية لعام ٢٠١٠(S/2010/507)، التي هي قيد المناقشة اليوم. ومن بين هذه الخطوات الإيجابية في عام ٢٠١٣، أودّ الإشارة إلى العدد المتزايد من الجلسات العامة، وإعادة النظر على نحو فعال في ممارسة عقد الجلسات الاختتامية والإحاطات الإعلامية غير الرسمية الشهرية عند انتهاء الرئاسات والاستخدام المتزايد لخدمات التداول عن بعد عبْر الفيديو.

ويبقى عدد من المسائل الهامة بانتظار المعالجة، من بينها مؤسسة حق النقض في مجلس الأمن. فأوكرانيا تدعم ضرورة تهيئة الظروف للحدّ تدريجا من استخدام هذا الحق. وفي ذلك الصدد، نحيط علما مع الاهتمام باقتراح فرنسا الوجيه. إذ نرى أنّ مثل هذه المبادرة، إلى جانب تطورات إيجابية أخرى في مجال أساليب العمل، توضح إمكانات التغيير الطموح المنبثق من داخل المجلس، وفقا للمادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تُدرك أوكرانيا إدراكا كاملا أنّ المجلس هو سيد إجراءاته، فإنها تعتقد أنّ هذه الهيئة ستستفيد من أخذها في الاعتبار، كما تراه ضروريا، الأفكار المبتكَرة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نطاق أوسع، عملا بما هو متوخًّى في المادة ١٠ من الميثاق. والأمر نفسه ينطبق على استيعاب الشواغل المشروعة لدى الدول غير الأعضاء في المجلس.

وأودّ أن أذكِّركم بموقف أوكرانيا الثابت حيال ضرورة إعطاء صوت أقوى في عمليات اتخاذ القرارات في المجلس للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المعنية مباشرة بتنفيذ قراراته. وينبغي تطبيق مثل هذه التدابير، في المقام الأول، في حالات البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة.

ومن خلال تجربتنا في المشاركة الفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ترى أوكرانيا ضرورة مستمرة لتعديل توقيت قرارات المجلس المتعلقة بتمديد ولايات عمليات حفظ السلام، بغية تلافي وضع البلدان المعنية المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد الشرطة في موقف صعب. فاتخاذ هذه القرارات كلما أمكن وقبل الموعد المستهدَف بوقت كاف، سيمنح البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد الشرطة مزيدا من الوقت لمواءمة ولايات المجلس الجديدة أو الممدَّدة مع التشريع الوطني.

ويتعلق هذا على وجه الخصوص بالبلدان، مثل أوكرانيا، التي تتطلب بموجب القانون موافقة البرلمان على نشر وحداتها لحفظ السلام.

وترحب أوكرانيا بتأكيد رئاسة أذربيجان على تعزيز أوجه التآزر في الشراكة بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما يتضح من الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى المقدمة أمس من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي (انظر S/PV.7050).

كان الالتزام بمجلس أمن يتسم بالقوة والفاعلية والكفاءة والشفافية حجر الزاوية لولاية أوكرانيا الوحيدة في هذه الهيئةبوصفها دولة مستقلة في عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وفي مواصلة هذا التقليد والبناء عليه نعتزم العمل في المجلس إذا انتخبت أوكرانيا عضوا غير دائم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): ليختنشتاين عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا. ونود الآن أن نثير القليل من النقاط المحددة المتعلقة بأعمال المجلس بشأن المساءلة وحق النقض، من منظور أساليب عمله.

وأحرز المجلس، خلال العام الماضي بعض التقدم في تحسين تفاعله مع المحكمة الجنائية الدولية وبشأن المسائل ذات الصلة. كانت المناقشة المفتوحة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢ بشأن السلام والعدالة (انظر S/PV.6894) بالتركيز بشكل خاص على دور المحكمة الجنائية الدولية، فرصة جيدة لجميع الدول الأعضاء للتعبير عن آرائها بشأن علاقات المجلس بتلك المؤسسة الرئيسية للعدالة الجنائية الدولية. كما نعتبر أن الحوار التفاعلي غير الرسمي بين المجلس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية شكل مفيد من أشكال التفاعل، يسمح بتبادل أكثر سلاسة للمعلومات ومحادثة أقل محدودية. وبينما نرحب بهذه المناسبات ونشكر الوفود التي بادرت بها، نشعر بخيبة أمل إزاء قصور المتابعة. ويبدو في كثير من الأحيان أن هذا هو الحال في أعمال المجلس، إذ يصعب إضفاء الطابع المؤسسي على الابتكارات الإيجابية.

وأحسن المجلس صنعا هذا العام بالبدء بالإعراب عن التزامه بالمتابعة الفعالة لمسائل التعاون مع المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. ولسوء الحظ، لم يف المجلس بهذا الوعد حتى الآن. لا يزال المجلس يفتقر إلى المنتدى المناسب للتفاعل مع المحكمة الجنائية الدولية وبشأن المسائل ذات الصلة. شجعنا، منذ سنة واحدة، جنبا إلى جنب مع كوستاريكا والأردن، إنشاء هيئة فرعية جديدة أو إعادة تكليف الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين. ومنذ ذلك الحين، لم تصبح الحاجة إلى هذا المنتدى أكثر إلحاحا إلا حينما تصدرت الطلبات المقدمة إلى المجلس المتعلقة بمسائل المحكمة الجنائية الدولية الأنباء على أساس يومي. وبسبب ذلك القصور جزئيا أخفق المجلس مرة أخرى في التعامل مع قرارات المحكمة المتعلقة بعدم التعاون في الحالة في دارفور. ويقوض إخفاق المجلس في متابعة إحالاته الخاصة بفاعلية مصداقية الهيئتين.

لقد شهدنا الطلب المقدم من كينيا مؤخرا بإرجاء نظر مجلس الأمن في القضايا في الحالة في كينيا لمدة ١٢ شهرا، وفقا للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي – وهي مسألة سيتناولها المجلس قريبا. ينبغي أن يذكرنا ذلك بالحاجة إلى إعادة النظر في أساليب عمل المجلس في التعامل مع تلك الطلبات. وينبغي أن تكون عملية صنع القرار في المجلس بشأن إرجاء النظر في القضايا بموجب المادة ١٦ مطلعة وأن تجري على أساس مناقشة مستفيضة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. ويعد تنفيذ المادة ١٦ من نظام روما الأساسي مصدر قلق بالغ لجميع الدول الأطراف في النظام الأساسي وأعضاء مجلس الأمن على السواء. ولذلك نشجع مجلس الأمن على الدخول في حوار مع الدول الأطراف، خصوصا مسألة المعايير التي يتعين النظر فيها

عند البت في مسألة تأجيل القضايا المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وكشفت الحالة في سوريا، وهي الآن في عامها الثالث، أوجه القصور في المجلس. و لم يتمكن المجلس من الاضطلاع بدوره بشأن جميع المسائل تقريبا، باستثناء مسألة الأسلحة الكيميائية. وبينما نقدر الجهود التي بذلتها لكسمبرغ وأستراليا في صياغة البيان الرئاسي الذي صدر مؤخرا بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (S/PRST/2013/15)، نأسف لأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع.

كما أخفق المجلس في تحمل مسؤوليته عن تعزيز المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها، ولا تزال ترتكبها جميع الأطراف في ذلك النزاع. كانت ليختنشتاين إحدى الدول البالغ عددها ٥٨ دولة التي كانت قد دعت مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبعد مرور تسعة أشهر، ما زلنا ننتظر تعامل المجلس مع هذه المسألة.

كما توضح الأزمة في سوريا بصورة أفضل أن استخدام حق النقض والتهديدات الكثيرة باستخدامه تحول دون إحراز تقدم في أعمال المجلس. إن حق النقض في حد ذاته جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي صدقنا عليه جميعا، ولكن من الضروري ألا يستخدم بطريقة تتعارض مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يقدم حدا أدنى من المساءلة في هذا الصدد. وطالبنا مرارا وتكرارا الأعضاء الدائمين بالالتزام بالامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونرحب بالمبادرة المقدمة من فرنسا بتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع. الآن هو الوقت المناسب لإحراز تقدم ملموس نحو مدونة قواعد السلوك. ونتطلع إلى مناقشات بين الأعضاء الدائمين بشأن هذا الاقتراح، وسنواصل العمل من خلال فريق المساءلة والاتساق والشفافية من أجل الإسهام في نجاحه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد غالفيس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): على غرار العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، تتابع شيلي مسألة أساليب عمل مجلس الأمن باهتمام خاص، اقتناعا منها بأن الشفافية والشمول سيساعدان على تعزيز قدرة هذا الجهاز الرئيسي وشرعيته، وبالتالي قدرة الأمم المتحدة وشرعيتها. وينعكس هذا الاهتمام في مشاركتنا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن الفريق.

ونقدر هذه المناقشة المفتوحة التي نظمتها أذربيجان، وهي المناقشة المفتوحة السنوية الرابعة على التوالي بشأن هذا الموضوع. وتساعد، بوضوح، على تعزيز ممارسة ستتواصل في المستقبل، ثقوا بنا.

إن الشفافية والشمول في أعمال المجلس هما الهدفان اللذان ينبغي أن يوجها استعراضنا لأساليب عمله. ونرحب باعتماد المذكرة الرئاسية S/2013/515، برئاسة الأرجنتين، وبالالتزامات الواردة فيها باستخدام وتعزيز أدوات وآليات الشفافية وتحسين التنسيق مع الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة.

وتسهم ممارسة عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات المفتوحة والعامة والحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات وفق صيغة آريا في شرعية أعمال المجلس ونوعيتها، إذ إن المجلس يمكن أن يستفيد من فهم تنوع مواقف ورؤى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا يزال هناك مجالللتحسين الاستفادة من الرؤى الواردة في هذه الحالات، على سبيل المثال من خلال برنامج عمل يسمح للمجلس بالإطلاع على هذه المواقف قبل الشروع في إجراء مفاوضات واعتماد وثائق بشأن المسائل المطروحة.

ونؤكد على تكامل عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص. في هذا الصدد، نشير إلى المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة المعقودة في ٦ آب/أغسطس (انظر S/PV.7015)، التي، إضافة إلى مشاركة كبار المسؤولين من منطقتنا فيها، شملت إحاطات إعلامية مقدمة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ينبغي أن يواصل المجلس تعميق مشاوراته وتعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تمشيا مع توزيع المهام في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

كما تتناول المذكرة S/2013/515 التنسيق مع الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة، بما في ذلك في مجال بناء السلام. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة للحاجة إلى تعزيز التماسك وتجنب الازدواجية فيما بين الأجهزة المختلفة.

إن تعزيز العمل المشترك في جلسات المجلس، حسب الاقتضاء، مع لجنة بناء السلام، بما في ذلك مشاركة رئيسها ورؤساء التشكيلات المختلفة التابعة لها، يُعتبر خطوة هامة.

نعتقد أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام يمكنه توسيع نطاق عمله ببحث بناء السلام وإقامة صلات مع ذوي المصالح المعنيين في ذلك المجال. وحيث أن النظر في حالة معينة من حالات بناء السلام لا تحدث إلا عندما يرتئيها الفريق العامل مناسبة. ذلك التدبير سيُمكِّن من إقامة علاقات عمل بين الهيئات التي تتناول هذين الموضوعين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً، بينما يحرز تقدماً في المسائل الهامة خلال استعراض عمل لجنة بناء السلام في ما يتعلق بإقامة حوار غير رسمي أكثر سلاسة مع مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، قد يمكننا هذا من استكشاف تعزيز التفاعل مع المجموعة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بعمل مجلس الأمن.

إن العنصر الأساسي لتحقيق درجة أكبر من الشمولية والشفافية يكمن في الحصول السهل على وثائق المجلس. ونُقر بالتقدم المحرز في ذلك المجال من خلال توفير موقع المجلس على شبكة الإنترنت. وهذا يشمل معلومات أساسية عن برنامج العمل الشهري للمجلس ومرجع ممارسات عمل المجلس. ونقر بالجهود التي تقوم بها الأمانة العامة في ذلك المجال.

نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن الاستمرار في استخدام جميع الوسائل المتاحة له لجمع المعلومات المتعلقة بتنفيذ قراراته. أما فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي تقدمها اللجان وهيئات التحقيق التي تشكلها الأمم المتحدة للنظر في حالات مدرجة في جدول الأعمال، فنحض المجلس على استكشاف آليات تمكن من تعزيز التفاعل وتعطي أولوية لفرصة تجميع قدر أكبر من المعلومات الأساسية عن المسائل الجاري بحثها.

أخيراً، أود أن أذكِّر بالبيان الذي أدلى به رئيس شيلي في المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة (انظر S/68/PV.5)، والذي أعرب فيه عن انضمامه إلى النداء المتعلق بحض البلدان التي لديها حق النقض على الامتناع عن استخدامه في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. واقترح التخلص من منطق حق النقض واستبداله بمنطق النصابات الخاصة، لكي يتسنى اتخاذ معظم القرارات ذات الصلة التي تؤثر بنا جميعاً بصورة واضحة لا لبس فيها، بمشاركة أغلبية واسعة وتمثيلية للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة أنديليتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود يا سيادة الرئيس أن أشكركم على الدعوة إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في أساليب عمل مجلس الأمن. إنها المناقشة المفتوحة الرابعة التي تُنَظم للتوسع في المناقشة لتنفيذ المذكرة الرئاسية

(S/2010/507)، والتطرق إلى المسائل ذات الاهتمام المشترك والفائدة المشتركة فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السفيرة ماريا كريستينا بيرسفال على إحاطتها الإعلامية اليوم وعلى إدارتها المقتدرة بوصفها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن البوسنة والهرسك إذ شغلت منصب الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي قد بنت على جهود الرؤساء السابقين لزيادة تعزيز الشفافية والكفاءة في عمل المجلس، بما في ذلك تنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧. وعندما تولينا الرئاسة، تطرقنا بصورة خاصة إلى مسألة تعاقب فترة التقارير وعززناها وكذلك إلى الدورات المتعلقة بالولاية بُغية إعادة توزيع العبء السنوي للمجلس بصورة أكثر إنصافاً وأكثر كفاءة. وواصل الرؤساء اللاحقون للفريق العامل غير الرسمي تلك الجهود. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة التوزيع التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ استمرت طيلة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، حيث أن تنفيذ الدورة الكاملة لإعادة التوزيع يحتاج إلى ١٨ شهراً.

إن البوسنة والهرسك إذ تأخذ في الحسبان النداءات من أجل تعزيز التعاون من جانب جميع الدول الأعضاء، أثارت مسألة زيادة الشفافية في عمل المجلس. وتحقيقاً لتلك الغاية، اقترحت على أعضاء الفريق العامل غير الرسمي بأن يُنظر في فكرة عقد إحاطات إعلامية منتظمة عن أساليب عمل المجلس وأن تقدم تلك الإحاطات للدول غير الأعضاء في المجلس. لقد أيدنا وجهة النظر القائلة بأن هذه الممارسات يمكن أن تنطوي على فائدة مشتركة، ومازلنا نؤيدها.

لذلك نشيد بجلسات الاختتام التي تُعقد في نهاية فترة كل رئاسة، ونحض أعضاء المجلس على زيادة تكثيف الأشكال غير الرسمية للحوار مع غير الأعضاء، ولا سيما في شكل جلسات على نمط صيغة آريا. ونهيب بأعضاء المجلس الوفاء بالتزاماتهم الواردة في المذكرة الرئاسية S/2013/515، من قبيل الإبقاء على الاتصالات المنتظمة مع لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات المتعلقة بكل بلد بعينه، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتشجيع الهيئات الفرعية على زيادة الشفافية في أنشطتها. ونشجع على زيادة التحسين في ما يتعلق بالإحاطات الإعلامية والمشاورات التي يجريها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة لتنفيذ ولايات حفظ سلام على نحو أكثر فعالية.

إن البوسنة والهرسك بما لديها من خبرة بوصفها عضواً في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٠-٢٠١١، تدرك مسؤوليات المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتقر بأنه في أي مرحلة مبكرة من مراحل العمل الحساس لحسم أي قضية، يقتضي الأمر الكفاءة والمشاورات المغلقة في ما بين أعضاء المجلس قبل تقاسم المعلومات ووجهات النظر مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومهما يكن من أمر، نود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بالانتكاسة الأخيرة في الشفافية في عمل المجلس، بل حتى داخل المجلس نفسه. إن البوسنة والهرسك ما برحت تؤيد دوما الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمل المجلس.

في الختام، أود أن أكرر موقف البوسنة والهرسك ومؤداه أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لا ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها جزءاً متأصلاً في الإصلاح الشامل للمجلس، وبالتحديد زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس. إن أساليب العمل يجب تحسينها بغض النظر عن عملية إصلاح المجلس.

ما زلنا ملتزمين بمواصلة انخراطنا مع أعضاء المجلس والدول الأعضاء في المنظمة في المبادرات والحوار بُغية تحسين الكفاءة والشفافية والتفاعل في عمل المجلس من أجل الفائدة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانديلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بالبعثة الدائمة لأذربيجان على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل سويسرا بالنيابة عن الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية. وبوصفنا عضواً في ذلك الفريق، أود أن أتطرق إلى بضع نقاط محددة بشأن أساليب العمل المتعلقة بحفظ السلام التي يتشاطرها جميع أعضاء الفريق.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جوهرية لصون السلم والأمن الدوليين ولمساعدة البلدان على الانتقال من الصراع إلى السلام المستدام. وتلك العمليات تعتمد على رابطة معينة في ما بين المجلس والأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة ولجنة بناء السلام. وحتى تكون العلاقة فعالة، يجب الإبقاء عليها على نحو جيد جداً.

ويتسم التعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة بأهمية بالغة في ذلك الصدد، بالرغم من أن تعزيز نوعية ذلك التفاعل وجعله ديناميكيا ومكثفا يمثل تحديا. ويرفع السياق الحالي لزيادة تعقيد الولايات وتعزيزها، وخطورة الحالات، والموارد المحدودة والتوقعات العالية سقف المخاطر على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويزيد من أهمية أساليب عمل المجلس، بما في ذلك الانخراط الهادف مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة.

وأحد الاستنتاجات الأولى التي توصل إليها أعضاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية بعد تحليل أولي لتلك المسألة هو أن تلك المشكلة لا تتمثل في عدم وجود الأدوات أو الترتيبات المتفق عليها، بل بالأحرى أن هذه قد لا تكون مستخدمة بشكل منتظم أو باستمرار. وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والبيانات الرئاسية المختلفة تنشئ العديد من تلك الآليات أو تشير إليها، بما في ذلك الأحكام بشأن إجراء المشاورات المبكرة مع البلدان المساهمة بقوات، التي يتعين عقدها قبل إنشاء الولاية وتجديدها؛ والاجتماعات المخصصة في أي مرحلة من المراحل، بناء على طلب البلدان المساهمة بقوات؛ وتبادل المعلومات وعقد المناقشات المواضيعية.

ومع ذلك، هناك مجال واسع لتحسين استخدام هذه الآليات. ومن المؤكد أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أحد الأدوات الرئيسية المتاحة لتحسين التفاعل بين الجهات التي تنشئ الولايات والجهات التي تنفذها، وأيضا لتعزيز التعاون الثلاثي. وفي ذلك الصدد، يهنئ أعضاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية البعثة الدائمة لباكستان، رئيس الفريق العامل، على عقدها في الأشهر القليلة الماضية ثلاث مناقشات مواضيعية، مفتوحة أمام مشاركة البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة، ومتصلة بمواضيع حساسة للغاية وبالغة الأهمية، مثل السلامة والأمن، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومراحل انتقال عمليات حفظ السلام وسحبها. ويشجع فريق المساءلة والاتساق والشفافية على استمرار تطوير واستخدام تلك الأداة الهامة، والنظر في المسائل المواضيعية ذات الصلة وعقد جلسات بشأن البعثات المحددة تكون مفتوحة لمشاركة البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة.

إن حسن توقيت وصيغة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات جانبان هامان آخران يرى فريق المساءلة والاتساق والشفافية انه أجريت فيهما تحسينات ولكن يمكن تحقيق المزيد من المكاسب؛ على سبيل المثال، بزيادة انتظام وثبات عقد المشاورات في الوقت المناسب مع البلدان المساهمة بقوات قبل إنشاء الولايات أو تجديدها. وأيضا، ينبغي التمكن من عقد

اجتماعات مخصصة في أي مرحلة من المراحل، بناء على طلب أي بلد مساهم بقوات عسكرية أو مساهم بقوات للشرطة، لمعالجة الشواغل الموضوعية، لا سيما في الحالات التي يتعرض فيها للخطر أمن حفظة السلام وحمايتهم.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين صوب إنشاء عملية للمشاورات تكون تفاعلية وموضوعية بصورة أكبر. وتضطلع أساليب العمل بدور هام في ذلك الصدد. ويشكل توقيت تبادل المعلومات وانفتاحه، بما في ذلك الحصول على تقارير الأمين العام في الوقت المناسب، عنصرين رئيسيين للاستعداد الكافي لتلك المشاورات. كما يمكن لوضع أطر بعيدة عن الطابع الرسمي يستطيع فيها أصحاب المصلحة ذوو الصلة تبادل آرائهم بشأن أي بعثة معينة أن يسهم بقدر كبير في تحسين تفهم الشواغل الرئيسية المطروحة وفي إيجاد الحلول. وتظل إتاحة الفرص للاستماع بصورة مباشرة للآراء من الميدان أداة مفيدة للغاية وقيمة ينبغي استخدامها كلما أمكن ذلك.

وتلك بعض الأمثلة على كيفية تمكن أساليب العمل من مواصلة تحسين نوعية المناقشات، وفي نهاية المطاف، نتائجها من حيث صلتها بحفظ السلام وفي إطار مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، يرحب أعضاء فريق المساءلة والاتساق والشفافية بآخر مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2013/630) بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات للشرطة، وهي تتسق مع الأفكار والأهداف التي يشجعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وسيظل أعضاء الفريق على استعداد للانخراط في حوار بناء بشأن المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تعرب كوستاريكا عن الشكر لأذربيجان على تنظيمها لمناقشة اليوم. ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن الأعضاء الـ ٢٢ لفريق المساءلة والاتساق والشفافية. ونود أن نقدم ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

ينبغي أن تعمل الفرضية الواردة في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي بموجبها تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء، باعتبارها طريقا ذا اتجاهين. فعلى الدول الأعضاء في المنظمة أن تقر فعلا بان المجلس يتصرف بالنيابة عنا، ولكن على المجلس أيضا أن يظهر انه يتصرف بالنيابة عنا. وتلك المسؤولية هامة على وجه الخصوص لأعضاء المجلس الدائمين الخمسة.

ونعيش في عصر أرسيت فيه شفافية عمليات صنع القرار وإخضاع الممثلين لمساءلة من يمثلونهم باعتبارهما مبدأين ثابتين اليوم أكثر من أي وقت مضى في جميع المنظمات، بصرف النظر عن طابعها. وتشكل مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2006/507 والمذكرة المستكملة لها S/2010/507، فضلا عن المذكرة S/2013/515 المعتمدة في آب/أغسطس هذا العام مرحلة هامة في تاريخ مجلس الأمن، وفي المقام الأول في مجال الشفافية. واغتنم هذه الفرصة لأشيد بأعمال الأرجنتين بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ولأرحب بالمذكرة S/2013/630، التي اعتمدت بالأمس.

وتضمنت المذكرة ٥٠٧ العديد من شواغل الدول الأعضاء في المنظمة وعاجلت عدة منها، على الأقل من الناحية المفاهيمية. وأحرز تقدم هام في مجال الشفافية والمساءلة بعد اعتماد المذكرة.

وبالرغم من ذلك، يكشف تحليل لممارسات المجلس أن التحدي لا يزال قائما في تنفيذ الاتفاقات المعتمدة بطريقة متسقة. وترى كوستاريكا، على سبيل المثال، أن على المجلس أن يبدي المزيد من الاهتمام بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه الأعضاء الذين لديهم شواغل مشروعة أو الذين سيتأثرون بصورة مباشرة

بقرارات المجلس. وبالرغم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحقيقا لتلك الغاية، تستمر أوجه قصور كبيرة في الممارسة العملية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إقامة اتصال أكثر شفافية ومباشر وواضح بين المجلس وأجهزته الفرعية وبقية المنظمة.

وأحد المواضيع الأخرى التي تستحق المزيد من الاهتمام هو الجانب العلني لإجراءات المجلس. وبالرغم من صحة ازدياد عدد الجلسات العلنية مقارنة بالأعوام الأخرى، فإننا بعيدون من روح القاعدة، التي تنص على أن كل جلسة للمجلس جلسة علنية كقاعدة عامة، ما لم يتقرر صراحة خلاف ذلك. وبدون شك، نحن ندرك أن هناك حالات تتطلب أقصى درجة من الكتمان، ولكننا نختلف مع أي ممارسة تعكس نص القاعدة.

ومن واجب الأمانة العامة تسهيل الشفافية والمساءلة بتقديم صيغ مفتوحة لجميع الجلسات باعتبارها الخيار الأول في برنامج العمل المقترحة التي تعدها كل رئاسة للمجلس. وبعد ذلك يترك لأعضاء المجلس أمر إقناع الآخرين بضرورة استخدام أي صيغة سرية، عند الاقتضاء، باعتبارها استثناء للقاعدة. وبالإعراب عن هذه الآراء، يسرني أن أقول إن كوستاريكا وإستونيا تقودان وتنسقان فريقا فرعيا في إطار فريق المساءلة والاتساق والشفافية بغية تعزيز الشفافية في إطار مجلس الأمن.

وأود أن أسلط الضوء على عدة توصيات في هذا الصدد. أولا، ينبغي أن نضع خطة عمل لتنفيذ المذكرة ٥٠٧ في سياق الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ثانيا، ينبغي لنا الاستمرار في تحسين الشفافية في إعداد التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وذلك بإشراك الأعضاء في مناقشة تفاعلية غير رسمية أثناء صياغة التقرير وكذلك عند تقديمه إلى الجمعية العامة.

ثالثا، ينبغي إتاحة الإحاطات الإعلامية التي يقدمها مسؤولو الأمم المتحدة إلى المجلس لجميع الأعضاء قدر الإمكان، في حين يمكن عقد المشاورات اللاحقة في سياق جلسة خاصة عند الاقتضاء.

رابعا، تشدد كوستاريكا على أهمية مشروع القرار المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة والذي تنظر فيه اللجنة الرابعة، وتتمثل أحد أهدافه في تحسين الشفافية. ونعتقد أن الشفافية، في سياق البعثات السياسية الخاصة، لا يمكن وينبغي ألا تقتصر على تبادل الآراء بين الأمانة العامة والأعضاء، بل ينبغي أن تشمل مجلس الأمن الذي تنعكس أهميته في حقيقة بسيطة، ألا وهي، أنه هو الذي يتخذ القرارات بشأن الأغلبية الساحقة من ولايات بعثات السياسية الخاصة. ونشجع مجلس الأمن على مواصلة تحسين توفير المعلومات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة.

أختتم بياني بالتأكيد على أن تنفيذ المذكرة ٥٠٧ يتطلب الالتزام المستمر من قبل جميع أعضاء المجلس والمشاركة النشطة للجمعية العامة. وتمثل جلسة اليوم الهامة، التي عقدت بناء على طلب أذربيجان، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر أذربيجان على عقد هذه المناقشة الهامة ونهنئ السفيرة برسيبال على رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونلاحظ أن هذه المناقشة أصبحت الآن بندا سنويا ثابتا في برنامج المجلس. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مرة واحدة في السنة لا تكفي؛ وأن أساليب العمل هامة لدرجة لا تسمح بإهمالها وقصر النظر فيها على مناقشة سنوية.

على مدار الاثني عشر شهرا الماضية، شهدنا مناسبات كان بالإمكان تحسين نوعية وفعالية النتائج فيها لو اتُبعت أساليب عمل أفضل. فقد كان من الممكن أن ينخرط المجلس

بصورة أفضل بكثير مع البلدان المساهمة بقوات أثناء إنشاء قوة لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك رد فعله البطيء على الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية التي تتابع فصولها في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أننا سعداء بملاحظة حدوث بعض التغييرات الطفيفة ولكن الإيجابية. فالمذكرة الرئاسية S/2013/515 ستكون أداة مفيدة للشفافية. وجلسات الاختتام تُعقد الآن بتواتر أكبر، اقتداء بما فعلته باكستان في كانون الثاني/يناير. وكانت الإحاطات الإعلامية التي قُدمت على الهواء مباشرة من أديس أبابا وعنتيبي في الأسبوع الماضي تحسنا واضحا في استخدام التكنولوجيا. ولكن هناك الكثير جدا الذي يجب القيام به لتمكين المجلس من أن يضطلع بفعالية أكبر بالمسؤوليات المهملة بدرجة أكبر من بين المسؤوليات المنوطة به بموجب الميثاق، ألا وهي، مسؤولياته في إطار الفصل السادس بشأن منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وكما أكدت نيوزيلندا في هذه المناقشة في العام الماضي، فإن المبادرات الوقائية أقل تكلفة من حفظ السلام أو إنفاذ السلام من حيث الموارد والأرواح، كما أن احتمالات تحقيقها لنتائج دائمة تعالج الأسباب الجذرية للصراع أكبر. وكانت محاولات المجلس خلال العام المنقضي لتحسين قيامه بوظيفته الوقائية من خلال إحياء ممارسة استكشاف الآفاق اعترافا هاما بمشكلة لا بد من معالجتها.

غير أننا نقر بأن بعض الدول تساورها شواغل بشأن هذا الشكل. ونحن منفتحون جدا فيما يتعلق بالمسمى والشكل والطرائق، والتي نرى أنها أقل أهمية بكثير من الهدف الأساسي المتمثل في تمكين المجلس من النظر إلى الأمام وتقييم التهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي تيسير تنفيذ استجابات مبكرة وفعالة في دعم أو قيادة الوساطة وتدابير منع نشوب الصراعات. وحالة سوريا تؤكد على نحو جلي ما الذي يحدث عندما لا يكون هناك اهتمام كاف بالحالات الناشئة في مراحلها المبكرة.

ونيوزيلندا تؤكد أيضا أن المسؤولية عن تحسين استخدام الأدوات المتاحة لتيسير اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات وقائية فعالة لا تقتصر على المجلس نفسه. فالمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة تسمح للأمين العام بأن يوجه انتباه المجلس إلى التهديدات الناشئة، وهي سلطة ينبغي استعمالها بوتيرة أكبر.

وربما يكون برنامج العمل الشهري للمجلس أداة مفيدة للشفافية، وهو ما أكده ممثل كوستاريكا للتو، ولكنه يجب ألا يصبح قيدا إجرائيا على قدرة الأمين العام أو أعضاء المجلس على الاضطلاع بمسؤولياتهم بموجب الميثاق لمنع نشوب الصراعات. والمناقشات بشأن الأزمات الناشئة غالبا ما تكون حساسة للغاية. وبالتالي، فإن جلسات المجلس الرسمية ليست دائما الإطار الأنسب لها. ويمكن أيضا تجسيد هذا الواقع بصورة أفضل في أساليب عمل المجلس.

وفي السياق ذاته، من الضروري إيجاد طرق أفضل للانخراط مع الدول المعنية. كما ترى نيوزيلندا إمكانية لقيام الهيئات الفرعية التابعة للمجلس بدور أكبر، لا سيما الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، للمساعدة في تيسير أداء المجلس لأدوار أنشط في منع نشوب الصراعات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يركز الفريق العامل بشكل أوثق على التحديات دون الإقليمية أو الخاصة بكل بلد، أو أن يعمل بمثابة آلية لإجراء تفاعل أكثر إيجابية فيما يتعلق بتحليل الصراعات والمبادرات الوقائية بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالمثل، هناك حاجة إلى إحراز تقدم في أساليب العمل لمعالجة الشواغل الواسعة النطاق خارج المجلس فيما يتعلق

بشراكة العمل التي تربطه بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهذه المنظمات لديها ميزة متأصلة في تحديد التهديدات الناشئة وأقدر على تحديد التهديدات في وقت مبكر، وغالبا ما تعرف الجهات الفاعلة ولديها مصلحة أكبر في منع نشوب الصراع. والمجلس سيكون أقدر بكثير على التصدي لمثل هذه التهديدات إذا كانت لديه عمليات أفضل للانخراط مع المنظمات الإقليمية، ونحن نحث بشدة على ذلك.

يتوقف الكثير مما نحققه في الأمم المتحدة على الزخم، لذلك نشجع أعضاء المجلس على النظر بجدية في الرسائل العديدة الصادرة عن مناقشة اليوم. فطائفة القضايا التي أثارها الدول الأعضاء تشير إلى اهتمامنا الواسع بأساليب العمل وقلقنا بشأنها. ونعلم أن الأمر يستغرق وقتا ونعلم أنه يتطلب طاقة. ولكن بالنظر إلى التحديات والتوقعات في عالم اليوم، ثمة حاجة إلى إجراء تغيير حقيقي وكبير في طريقة عمل المجلس إذا كنا حريصين على قيامه بمسؤولياته، وهذا هو ما تحث عليه نيوزيلندا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكينت (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن مملكة هولندا ومملكة بلجيكا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر أذربيجان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة وعلى إعداد مذكرة المفاهيم الممتازة (S/2013/613، المرفق) المعروضة علينا.

تعلق هولندا وبلجيكا أهمية كبيرة على هذه المناقشة المفتوحة. فهي تتيح لعموم أعضاء الأمم المتحدة الفرصة للتفاعل مع مجلس الأمن بشأن موضوع لا يشكل مجرد مسألة إجرائية داخلية، ولكن له تأثير عميق على الطريقة التي نحاول بها إنجاح عمل منظمتنا العالمية.

وأود أن أبدأ بالتنويه بالتقدم الحقيقي المحرز خلال السنوات القليلة الماضية. وهولندا وبلجيكا تشيدان بكل من الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على التعاقب في المجلس. والالتزامات الواردة في المذكرة الرئاسية S/2013/515، المعتمدة في آب/أغسطس، لا تستحق تقديرنا فحسب، ولكن التنفيذ السريع.

ومع ذلك، من المستصوب إحراز مزيد من التقدم في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز قابلية مجلس الأمن للمساءلة أمام الدول الأخرى الأعضاء، وعلى زيادة شفافية قراراته وشرعيتها وتنفيذها بفعالية.

إن المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة، تتضمن لمحة عامة مثيرة للاهتمام عن الأعمال التي جرى الاضطلاع بها مؤخرا، والوقائع المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن. وتسرد عددا من الاقتراحات الجيدة، التي تدعمها هولندا وبلجيكا كلها تقريبا بكل سرور. ومع ذلك، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى بعض الأفكار المحددة.

أولا، إننا نقدر حقيقة دعوة رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، لإحاطة المجلس عندما تجري مناقشة الحالة في ”بلدهم“. لكننا نعتقد بقوة بأن عمل المجلس سيستفيد من السماح لرؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام بالمشاركة في المشاورات المغلقة الأكثر تفاعلية، التي تلي غالبا الإحاطات الإعلامية العلنية.

ثانيا، إننا نرحب بعقد جلسات الاختتام الشهرية، ولكننا نعتقد أنها يمكن أيضا أن تكون أكثر تفاعلية من ذلك بكثير، وتتيح بالتالي الفرصة لإجراء تقييم على أساس نهج أكثر تحليلا.

ثالثا، نحن نثني على المملكة المتحدة وأستراليا على عقدهما مناقشة استكشاف الآفاق في بداية رئاستيهما. وتفضل هولندا

وبلجيكا البناء على تلك السابقة لترسيخ جلسات استكشاف الآفاق باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جهودنا فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية. ولذلك، فإننا نشجع أعضاء المجلس الآخرين على عقد جلسات استكشاف الآفاق بشكل منتظم.

رابعا، تحسن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في مجال السلم والأمن، كثيرا وأصبح أكثر تنوعا. ونحن نثني على المجلس في ذلك الصدد. ويجب الاستماع إلى المنظمات الإقليمية بشكل أكثر تواترا في المجلس، ليس بشأن القضايا الموضوعية فحسب، ولكن خلال مناقشة حالة من الحالات في البلدان المنخرطة فيها. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز العلاقات بين المجلس والمؤسسات القانونية، مثل محكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة، نظرا لدورهما المحتمل في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

وأخيرا، تقدر هولندا وبلجيكا الإخطار المبكر ببعض الخيارات التي ينظر فيها المجلس في الحالات التي تترتب فيها عن الخيارات المذكورة آثار محتملة على الميزانية، تؤثر على جميع الأعضاء. وفي ذلك الصدد، تتبادر بعثات حفظ السلام على وجه الخصوص إلى الذهن.

كما قلت، تقدر هولندا وبلجيكا الجهود التي بذلت حتى الآن لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وتستحق الاقتراحات الواردة في المذكرة المفاهيمية للرئيس، المزيد من الدراسة المتأنية. ونحن نعول على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، لتوحيد جهودهم مع جهود عموم الأعضاء، من أجل مواصلة تعزيز شفافية مجلس الأمن وشرعيته وفعاليته وتفاعله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأذربيجانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى إعداد وتعميم المذكرة المفاهيمية (S/2013/613، المرفق) بشأن تنفيذ المذكرة S/2010/507.

هذه المناقشة مناسبة جدا من حيث التوقيت، من ناحية إعادة معالجة المسائل المطروحة فيما يخص أساليب عمل مجلس الأمن، ونحن نقترب بسرعة مرة أخرى من تغيير في عضوية المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفيرة برسيفال على عملها والجهود التي بذلتها بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن تركيا تعلق أهمية كبيرة على الجهود المبذولة الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، وهو عنصر مهم من عملية إصلاحه الشامل. لقد نادينا طويلا وقلنا بأن المجلس بحاجة إلى تغيير من حيث هيكله وتمثيله، فضلا عن أساليب عمله.

إن العالم يتغير باستمرار ويتكشف عدد من التطورات أمام أعيننا مع مرور كل يوم. ولذلك السبب، لدينا رغبة صادقة في أن يتكيف المجلس مع الواقع الحالي للمشهد السياسي والأمني والاقتصادي العالمي. ولأن مسؤوليتنا المشتركة الحفاظ على مصداقية هذه الهيئة، فينبغي ألا ندخر أي جهد لتعزيز كفاءتها وشفافيتها، والعمل بإخلاص لضمان شمولية وفعالية عملها. ومن هذا المنطلق، ترحب تركيا بالخطوات التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما من خلال المذكرة المفاهيمية التاريخية S/2010/507 والمذكرات التكميلية اللاحقة. من ناحية أخرى، لا يزال يتعين القيام بالكثير فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الواردة في تلك المذكرات.

تعتقد تركيا أولا وقبل كل شيء، أنه يتعين زيادة تحسين الحوار الذي يجريه المجلس مع الدول غير الأعضاء فيه. وتتوقع جميع الدول الأعضاء استخداما أكثر فعالية وتواترا للجلسات العلنية، والحوارات التفاعلية غير الرسمية وعقد اجتماعات وفق صيغة آريا. وسيمكن ذلك من التواصل والتفاعل بشكل

أفضل، وتوفير المزيد من الفرص لعموم الأعضاء من أجل المشاركة بشكل أكثر تركيزا فيما يخص المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفيما يتعلق بتعزيز شفافية المجلس، فإننا نرحب في الآونة الأخيرة بزيادة استخدام جلسات الاختتام ونشجع جميع أعضاء المجلس على عقد مثل هذه الجلسات في نهاية رئاساتهم. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك حاجة المجلس لإجراء مداولاته الخاصة به لاتخاذ القرارات.

ثانيا، إننا بحاجة إلى إجراء حوار وتواصل منظمين بشكل أفضل، بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية. وليس من شأن التبادل المنتظم والأكثر موضوعية لوجهات النظر بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا زيادة الشفافية والانفتاح والشمولية للمجلس نفسه. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس توسيع نطاق مشاوراته وتعاونه مع باقي المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية.

ثالثا، إننا نرى أنه ينبغي للمجلس استخدام التدابير المتخذة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل. ودون أي مساس بحقه في اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع، يتعين على المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، التفكير في استخدام طرق مختلفة للتوصل إلى تسوية سلمية للتراعات. ومن ذلك المنطلق، نرحب بإحاطات استكشاف الأفق التي تقدمها الأمانة العامة. ونعتقد بأن تلك الإحاطات الإعلامية هي إحاطات هامة فيما يخص منع نشوب الصراعات، وأتمنى أن نرى عقد مثل هذه الجلسات في جميع برامج عمل المجلس القادمة.

وأخيرا، أود أن أتناول جانبا يتعلق بالممارسات الداخلية للمجلس، يكتسي مرة أخرى أهمية خاصة. بينما تحيط تركيا علما بالمذكرة الرئاسية S/2012/937، فإنها تعتقد أن المجلس ينبغي أن يعمل بما يلزم من الشفافية والشمولية، عند تعيين رؤساء الهيئات الفرعية واختيار واضعي المسودة الأولى.

وبينما نقر تماما بالتطورات الإيجابية المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، فإننا نعتقد أن ثمة مجال لمزيد من التحسين. في النهاية، تستحق كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجلس أمن أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر كفاءة، ونعتقد أنه أيضا شرط للحفاظ على مصداقية منظمتنا، الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ساجديك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الأذربيجانية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. إن النمسا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية. إن قضايا المساءلة والاتساق والشفافية في مجلس الأمن، التي يهدف الفريق إلى تعزيزها، في غاية الأهمية لوفد بلدي. وبصفة النمسا دولة عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فإنها ستتناول نقطتين محددتين خلال هذه المداخلة.

أولا، نعتقد أن الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، يجب أن تركز أيضا على تعزيز التفاعل بين المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل. وينطبق ذلك بشكل خاص على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تشكل النشاط الرئيسي للأمم المتحدة.

فالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) والمذكرة المفاهيمية للرئيس التي اعتمدت في الأسبوع الماضي S/2013/613، بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بين وثائق أخرى للمجلس، توفر أساساً جيداً جداً لتفاعل مكثف للمجلس مع تلك البلدان. وندعو مجلس الأمن إلى الاستفادة

من تلك الأدوات المتاحة بشكل أكثر فعالية وتواتراً. فالبلدان المساهمة هي التي يوجد جنودها على أرض الواقع وهي التي يتعين عليها تنفيذ ولايات البعثات.

ولما كانت جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة أصبحت، عملياً، أكثر صعوبة وتعدداً في أبعادها، فقد ازدادت الحاجة إلى الحوار وتبادل المعلومات. وينبغي للأمانة العامة والمجلس التشاور مع البلدان المساهمة، ليس على أساس منتظم فحسب، بل أيضاً، وبالذات، على أساس مخصص وفي وقت قصير، حسبما تقتضي التطورات المتغيرة بسرعة في مناطق العمليات أحياناً.

وأود أن أتناول نقطة ثانية عزيزة جداً على وفدي لسنوات عديدة، وأعني سيادة القانون. فمنذ ١٣ شهراً، أقرت الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، بالإسهام الإيجابي لمجلس الأمن فيما يتعلق بسيادة القانون في إطار اضطلاعه بمسؤوليته الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي نفس المناسبة، شجعت الجمعية العامة مجلس الأمن، أولاً، على توخي الدقة في استهداف الجزاءات التي يفرضها المجلس؛ ثانياً، مواصلة تطوير إجراءات منصفة وواضحة. وهذا يعكس اقتناعاً بأن تنفيذ الجزاءات يجب أن يحترم سيادة القانون. والنمسا تؤمن إيماناً قوياً أن على الأمم المتحدة أن تمارس ما تعظ به. وسيادة القانون يجب ألا تطبق خارج الأمم المتحدة فحسب، بل وداخل الأمم المتحدة أيضاً، وخاصة في الحالات التي تؤثر فيها أعمال الأمم المتحدة وهيئاتها تأثيراً مباشراً على حقوق الأفراد.

ولا بد للأمم المتحدة عموماً، ومجلس الأمن بشكل خاص، أن تكون لهما الريادة في هذا الشأن. وكرئيس سابق للجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) ١٢٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، عملت النمسا جاهدة خلال ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، على تحسين الإجراءات بموجب نظام الجزاءات في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من حيث الإجراءات القانونية الواجبة. والقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي أنشأ مكتب أمين المظالم، كان خطوة مهمة إلى الأمام من أجل تحسين نزاهة وشفافية نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وتعزيز سيادة القانون في تنفيذ قرارات المجلس. ولذلك، نكرر دعوتنا لمجلس الأمن لكي يواصل السير على هذا الطريق وأن يوسع ولاية أمين المظالم، التي تحسنت مزيداً في أثناء ذلك، بحيث تشمل نظم جزاءات أخرى.

ختاماً، أود أن اؤكد على أن أساليب عمل المجلس قد تطورت بشكل ملحوظ عبر السنين، لكنها تظل عملاً قيد التنفيذ. ولما كان يتعين مواءمة عمل مجلس الأمن باستمرار مع التحديات الجديدة والظروف المتغيرة، كذلك أساليب عمل المجلس. ولذلك، فإن التفاعل مع القوات المساهمة بقوات واحترام سيادة القانون هما مفتاح جعل عمل المجلس أكثر فعالية وشرعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونزاليس دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وكما جاء في المذكرة المفاهيمية للرئيس التي ترشد مناقشتنا بحق (S/2013/613، المرفق)، فهذه مسألة هامة ذات اهتمام مشترك. فمجلس الأمن هيئة بالغة الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. ومن مصلحة الجميع أن يمارس المجلس الوظائف الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل فعال. ونرحب بكون أن أعضاء مجلس الأمن يدركون هذا الواقع، وهذا ما تعبر عنه مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515).

ولا شك في أنه سوف تتعزز سلطة مجلس الأمن ونفوذه لو أتيحت فرص أكبر لإشراك العضوية الأوسع في الأمم المتحدة في عمله. وإسبانيا ترى أن هذا الهدف يجب أن يكون نبراساً هادياً لأنشطة مجلس الأمن.

وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم بشأن زيادة شفافية مجلس الأمن. وإسهامات بلدان كالبرتغال وبلجيكا واليابان وسوفاكيا وبنما والبوسنة والهرسك والهند كانت مفيدة للغاية. وتستحق كوستاريكا والأردن وليختنشتاين أيضاً التنويه بالدور الذي قامت به في تشجيع ذلك التفكير الجماعي. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن الامتنان لجمهورية الأرجنتين وممثلتها الدائمة، السيدة ماريا كريستينا برسيفال، للأسلوب الذي أدارت به عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

لقد تعهد أعضاء مجلس الأمن بتنفيذ التدابير المتضمنة في المذكرة الرئاسية S/2010/507. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإننا نشعر بالرضا بشكل عام عن تنفيذ التدابير المتعلقة ببرنامج العمل الشهري لمجلس الأمن، مثل نشر التوقعات المؤقتة والإحاطات الإعلامية للرؤساء المقبلين أو التحديثات الدورية لبرنامج العمل. وندرك تماماً أنه، لدواعي الاستعجال، قد يتعين أحياناً تناول الملفات الفائقة الحساسية في جلسات لا يمكن الإعلان عنها قبل وقت كاف مقدماً. ومجلس الأمن يجب أن يتمكن من الرد بسرعة على التهديدات الملحة للسلام والأمن الدوليين.

وفي العام الحالي، شهدنا عودة لممارسة عقد جلسات الاختتام في نهاية الشهر. وحسبما ذكر أحد ممثلي دولة عضو في مجلس الأمن، فإن هذه الجلسات تشبه مرآة ذات وجهين، حيث أنها تبقي تركيز المجلس منصباً على الماضي القريب بغية استخلاص الدروس المناسبة للمستقبل المباشر. ونحن نشكر باكستان على إحياء هذه الممارسة، التي قلما استخدمت قبل هذا العام. ونتوجه بالتهنئة الحارة أيضاً لكوريا الجنوبية ورواندا وتوغو والمملكة المتحدة والأرجنتين على استئناف هذه الممارسة. وفي أيلول/سبتمبر، آثرت الرئاسة الأسترالية عقد جلسة تفاعلية في نهاية الشهر مع ممثلي الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. ونعتقد أنه خيار جيد أيضاً للاستجابة للحاجة المتزايدة إلى الشفافية.

وإسبانيا تؤيد ممارسة عقد جلسات استشراف الآفاق بإرشاد من الأمانة العامة. وفيما يتعلق بهذه الجلسات التي تعقد في بداية رئاسة بلد ما للمجلس، أقترح جعلها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء.

إن التدابير المتضمنة في مذكرتكم المفاهيمية، سيدي الرئيس، تحظى بتأييدنا المبئي. علاوة على ذلك، أود أن أشدد على ضرورة مواصلة تطوير التدابير التالية، باعتبارها مسألة ذات أهمية خاصة: زيادة عدد الجلسات العلنية؛ تعزيز عملية شفافة وشاملة للجميع للمفاوضات داخل المجلس؛ زيادة التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وعناصر شرطة؛ وتخصيص مزيد من الوقت للتفاعل والحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والهدف الأخير، كما ذكرته بالفعل، يتمثل في زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن. فعمل هذ الهيئة يجب أن يتبع الإجراءات التي تسهم في تعزيز سلطته وهو شرط لا غنى عنه لكسب دعم المجتمع الدولي برمته.

وعليه، ينبغي أن تحقق أساليب العمل ذلك الهدف الأسمى، وإلا، قُوِّضت السلطة السياسية والمعنوية للمجلس.

وأختتم بالتعليق على المسألة الحساسة ذات الصلة بالموضوع قيد المناقشة اليوم: ألا وهي استخدام حق النقض. وتؤيد إسبانيا الحد من استخدامه. ونحث على وجه التحديد، على أن يمارس ذلك الحق بعد تفسير الأسباب الداعية إلى ممارسته. وعلاوة على ذلك، ندعو الأعضاء إلى الامتناع عن استخدامه في حالات ارتكاب الجرائم الخطيرة، من قبيل

الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وبالتالي، نرحب بدعوة فرنسا إلى وضع مدونة لقواعد السلوك، بهدف المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف. ونؤكد للمجلس استعدادنا التام للإسهام في تلك التدابير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دحغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز. وأود بداية، أن أعرب عن تقدير الحركة لأذربيجان – بصفتها رئيسة لمجلس الأمن – على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بهدف مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الواردة في المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/507). وبوسع هذه المناقشة المفتوحة أن تساعدنا على إجراء مناقشات مباشرة من أجل تعزيز الشفافية والكفاءة في عمل مجلس الأمن، ومن ثم الوفاء بتوقعات عموم عضوية الأمم المتحدة.

وهذه المناقشة هي السادسة من نوعها فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. ويدل تزايد وتيرة عقد هذه المناقشات في السنوات الأخيرة، على الأهمية الكبيرة التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسألة. وقد أبدت حركة عدم الانحياز الاهتمام ذاته.

وما فتئت الحركة تؤكد على ضرورة زيادة الشفافية في عمل المجلس واتباع نهج متوازن في التفاعل مع الدول غير الأعضاء فيه. وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية من قبل المجلس عملا بالمذكرة ٥٠٧. وتعرب الحركة عن تقديرها للعمل الذي أفضى إلى إصدار مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2013/515 بشأن تعزيز الكفاءة والشفافية، فضلا عن التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وتشدد الحركة على أهمية الجهود التي بذلتها السفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد أعربت السفيرة على نحو بليغ وتفصيلي عن تلك الجهود في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. والنقاط الواردة في المذكرة قريبة جدا من موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن.

وتحث الحركة جميع الدول على الالتزام الكامل بالأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمهام وسلطات الجمعية العامة، واحترامها احتراما كاملا، وتدعو رؤساء الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، إلى إجراء مناقشات منتظمة والتنسيق فيما بينهم بشأن جدول أعمال وبرامج العمل الخاصة بكل من تلك الهيئات الرئيسية، من أجل تحقيق مزيد من الاتساق والتكامل بينها بطريقة تعزز بعضها بعضا، فضلا عن احترام ولايات كل منها بغرض إيجاد تفاهم فيما بينها.

ونرى أنه ينبغي أن يتجنب مجلس الأمن اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أداة للتصدي لمسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن يستفيد المجلس بصورة كاملة من تلك الوسائل الكفيلة بتسوية المنازعات ومنع نشوب الصراعات من قبيل التفاوض والوساطة والتحكيم والقرارات القضائية والأحكام الأخرى الواردة في الفصول ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن، قبل الاستناد إلى الفصل السابع، الذي ينبغي أن يكون الملاذ الأخير.

وترحب الحركة باستخدام الجلسات الختامية، وجلسات الإحاطات الإعلامية غير الرسمية عملا بمذكرة رئيس المجلس الواردة في الوثيقة S/2012/922. ومع ذلك، ترى الحركة أن المسائل التي تناقش في الجلسات الختامية ينبغي أن تقتصر على البنود والمسائل التي نوقشت في مجلس الأمن وفي إطار برنامج العمل المحدد لكل شهر. وترحب الحركة أيضا بتعهد

أعضاء المجلس مرة أخرى بمواصلة تلك الممارسة، وتشجع جميع الجهود الرامية إلى مواصلة تلك الجلسات وتحسينها، نظرا لأهميتها الكبيرة بالنسبة لعموم العضوية.

وفيما يتعلق بممارسات تقديم التقارير من قبل المجلس، فإننا نرحب بعقد الجلسات غير الرسمية بين رئاسة المجلس والدول الأعضاء بهدف مناقشة مسألة إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من جودة تلك التقارير. وندعو مجلس الأمن إلى أن يقدم تقارير سنوية أكثر وضوحا وشمولا وتحليلا إلى الجمعية العامة، وتساعد على تقييم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي لم يقم فيها المجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة، بالإضافة إلى الآراء التي أعرب عنها أعضاؤه أثناء النظر في جدول أعماله.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة مجلس الأمن إلى توضيح الظروف التي اعتمد فيها وثائق ختامية مختلفة، سواء كانت قرارات أم بيانات رئاسية أم بيانات صحفية أو ”بعض العناصر“ إلى الصحافة. وتدعو الحركة المجلس إلى تقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥، والفقرة ٣ من المادة ٢٤، من ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك تدعو الحركة مجلس الأمن إلى ضمان أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية، وأن تصدر في الوقت المناسب. ويجوز للجمعية العامة أن تنظر في اقتراح معايير بشأن إعداد تلك التقييمات.

وترحب الحركة بزيادة عدد الجلسات العامة، وتتوقع أن تقترن الزيادة الكمية في تلك الجلسات بتحسن نوعي، من خلال توفير فرص حقيقية وتبادل للآراء على نحو مفيد ويأخذ في الاعتبار إسهامات الدول غير الأعضاء في المجلس، خاصة تلك التي قد تتضرر مصالحها بشكل مباشر بالقرارات المحتملة للمجلس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعطى الفرصة للدول المعنية من غير الأعضاء في المجلس، للإعراب عن آرائها ومواقفها إزاء تلك الإحاطات الإعلامية. وينبغي الأخذ بالملاحظات والمواقف التي تعرب عنها العديد من الدول غير الأعضاء في المجلس أثناء مناقشاته أو مناقشاته العامة بصورة ملائمة في أي وثيقة ختامية محتملة لتلك المناقشات، وينبغي أن ترد تلك الملاحظات والمواقف أيضا في التقرير السنوي للمجلس. وتعرب الحركة عن تقديرها لعقد الاجتماعات بصيغة آريا، لكونها وسيلة عملية لضمان قدر أكبر من التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرحب بالالتزامات فيما يتعلق بالاتصالات على نحو منتظم مع لجنة بناء السلام، والاستفادة على نحو أكثر فعالية من الجلسات العامة، فضلا عن دعوة رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، حسب الاقتضاء، إلى المشاركة في الاجتماعات الرسمية للمجلس، وفي الحوارات التفاعلية غير الرسمية. وترحب الحركة أيضا بالتدابير المتخذة من أجل تحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، في سياق الجهود الرامية إلى تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام وفقا لولايات واضحة وبمزيد من الفعالية. وتتوقع الحركة الانتهاء من وضع مذكرة رئاسية بشأن تعزيز التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وينبغي أن يواصل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام إشراك البلدان المساهمة بقوات بصورة متكررة ومكثفة في مداولاته من خلال التفاعل المستمر والمنتظم معها في الوقت المناسب. وتعرب الحركة عن تقديرها للاجتماعات التي عقدها الفريق العامل هذا العام.

وترى الحركة أن من الضروري اتخاذ مزيد من الخطوات، إلى جانب إبداء الإرادة السياسية اللازمة من قبل الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في المجلس، بغية تحسين أساليب عمل المجلس عبر الجمعية العامة ومجلس الأمن على

حد سواء. وتشكّل الشفافية والمساءلة والاتساق عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن مراعاتها في جميع أنشطته ونُهجه وإجراءاته. وينبغي بذل قصارى الجهود الممكنة لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وخضوعاً للمساءلة. وعلى ذلك النحو، سيكون المجلس قادرا على التعامل بمزيد من الكفاءة والفعالية مع عبء عمله المتزايد، فضلا عن التصدي لكثرة وتعقد المسائل المدرجة في جدول أعماله في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ووفد حركة عدم الانحياز على استعداد تام للإسهام في تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد توماسي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة الجارية اليوم حول أساليب عمل مجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس الأمن الذي يتصف بالكفاءة والفعالية ويكون قادرا على اتخاذ إجراءات فورية، وفقا لولايته، بغية صون السلم والأمن الدوليين، وهو يتوقع حدوث ذلك. وفي الوقت الذي يزداد الإحباط والقلق داخل المجتمع الدولي إزاء استمرار الأزمات المتصفة بالعنف، فإن تحسين أساليب العمل أمر حاسم لتعزيز قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والشفافية، والانفتاح، والكفاءة، والتفاعل مع بقية الدول الأعضاء أمور مطلوبة في سبيل تعزيز شعور المجتمع الدولي بملكية المجلس، وتجنب المفهوم الخاطئ بأن المجلس هيئة مستقلة.

ونحن نقدّر التحسينات التي تحققت فعلا لتكييف أساليب عمل المجلس مع الحقائق المتغيرة. وأنا أشير، على سبيل المثال، إلى العدد المتزايد من المناقشات المفتوحة، وتنظيم جلسات إحاطة إعلامية غير رسمية من جانب رؤساء مجلس الأمن خلال عملهم الشهري، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. وتثني إيطاليا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، على الاهتمام الذي يولى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولكن يتعين القيام بالمزيد بغية تعزيز شفافية المجلس، والوصول إليه، والمشاركة فيه.

وقد سبق في ورقة المفاهيم (S/2013/613) التي عممت قبل الجلسة ذكر بعض الأفكار لإجراء مزيد من التحسينات – والتي أشكركم عليها، سيدي الرئيس – وهناك أفكار أخرى طرحها زملاء في هذا اليوم.

وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى التزامين تعهدهما رئيس مجلس الأمن، هما: أولا، الحفاظ على اتصالات منتظمة مع لجنة بناء السلام ورؤساء تشكيلاتها القطرية المخصصة، وثانيا، تحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة. ونحن نؤيد مشاركة لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في الجلسات الرسمية التي يعقدها المجلس. فلجنة بناء السلام لديها القدرة على أن تؤدي دورا داعما على نحو متزايد في عمليات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، ولديها القدرة على تحليل ديناميات بناء السلام المفيدة لمجلس الأمن. ومن الأهمية بالقدر نفسه تعزيز مشاورات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة، خصوصا عند تحديد ولايات البعثات أو تجديدها. ووجهات النظر الآتية من الميدان أساسية، لا سيما من أولئك الذين يُدعون إلى الاضطلاع بالولايات.

وإيطاليا المساهمة الرئيسية في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستبذل جهودها، كما هو الحال دائما، لإعطاء دور أكبر للبلدان المساهمة بقوات. لذلك، نرحب بالالتزامات التي قطعت في مذكرة رئيس مجلس الأمن الصادرة أمس (S/2013/630)، ونشكر الممثلة الدائمة للأرجنتين، السفيرة ماريا كريستينا برسفال، على جهودها بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن تحسين أساليب العمل جزء من عملية إصلاح مجلس الأمن. وهو واحد من الأركان الخمسة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح. ومثلما وافقت الجمعية العامة بتوافق الآراء في قرارها ٥٥٧/٦٢، تعهدنا بالتعامل مع الأركان الخمسة في الوقت نفسه لتحقيق الاصلاح الشامل. ونحن لا نزال مقتنعين بأنه ينبغي تجنب النُهُج المتسارعة والمجتزأة. ولا شيء سيؤدي إلى تحقيق الإصلاح إلاّ الاتفاق الشامل – بما في ذلك الاتفاق على أساليب العمل – بمشاركة العضوية الكاملة، الأمر الذي يفضي إلى إنشاء مجلس الأمن القادر بشكل أفضل على مواجهة التحديات المتزايدة في عالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سنغافورة.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أذربيجان على عقد هذه الجلسة وعلى ورقتها المفاهيمية بشأن المناقشة المفتوحة الجارية اليوم (S/2013/613). وأشكر أيضا الأرجنتين على عملها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

إن التحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن، لا سيما في شفافيته تجاه الجمعية العامة، هامة بالنسبة إلى الدول الصغيرة مثل سنغافورة. والحقيقة هي أنه من غير المرجح للدول الصغيرة الحصول على مقعد دائم في أي تشكيلة جديدة قد تنشأ عن إجراء إصلاح شامل للمجلس في المستقبل.

في الحالة الراهنة، تواجه الدول الصغيرة تحديا متزايدا أيضا تجاه انتخابها أعضاء غير دائمين في المجلس. فالحملات المتعلقة بالمقاعد المتنازع عليها وغير المتنازع عليها في المجلس أصبحت باهظة ماليا ومكلفة من حيث الموارد. فمن أصل ٧٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة لم يتم انتخابها أبدا أعضاء في مجلس الأمن، هناك ٥٠ دولة منها أعضاء في منتدى الدول الصغيرة. والدول الصغيرة التي يتم انتخابها عضوا في المجلس تواجه القيود أيضا. ومعظم الدول الصغيرة يمكن انتخابها في المجلس مرة كل عدة عقود نظرا لقيود الموارد. وما أن تتقن عمليات مجلس الأمن، حتى تنتهي ولايتها ويتعين على الجيل المقبل أن يبدأ من نقطة الصفر عند انتخابه.

ومع ذلك، لا يزال العديد من الدول الصغيرة يواجه مباشرة عواقب الفشل في صون السلم والأمن الدوليين. ويظل عمل المجلس ذا أهمية بالغة بالنسبة إلينا. وعليه، فإن الإصلاحات التي تزيد من شفافية أعمال المجلس ومداولاته ذات أهمية حاسمة للدول الصغيرة.

إننا نرحب بجهود المجلس لتحسين ممارساته كما هو مبين في سلسلة المذكرات الرئاسية المعتمدة منذ عام ٢٠١٠، بما في ذلك عقد المزيد من المناقشات المفتوحة، والمزيد من الاجتماعات وفقا لصيغة آريا، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والإحاطات الإعلامية الشهرية المدرجة في برنامج عمل مجلس الأمن. فلقد ساعدت هذه المبادرات على تحسين شفافية المجلس في ما يتعلق بالجمعية العامة.

ومع ذلك، إن تنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة في المذكرات الرئاسية الخمس (S/2012/402، S/2010/507، S/2012/937، S/2012/922 و S/2013/515) كان محدودا، وبطيئا، ويختلف بين رئاسة للمجلس ورئاسة أخرى. فعلى سبيل المثال، نعتقد أيضا أن غير الأعضاء ينبغي أن يتاح لهم المزيد من الفرص بغية توفير المدخلات لعمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، على الرغم من إحاطاتهم الإعلامية الموضوعية التي نؤيدها. علاوة على ذلك، لقد جرى تنفيذ بعض تلك المبادرات بالتطلع إلى نص المقترحات بدلا من روحها. والعديد من الاحاطات الإعلامية والتقارير عن عمل المجلس وصفية إلى حد كبير. وبينما نشكر مختلف الرئاسات على عقد الجلسات الختامية، نلاحظ أيضا أن هذه الجلسات لم تعقد دائما وأنها تميل إلى أن تكون مجموعة بيانات لأعضاء مجلس الأمن ذات أوصاف

عامة عن الاجتماعات التي انعقدت والقرارات التي اتخذت. وفي رأينا، بإمكان المجلس أن يفعل المزيد لزيادة التفاعل وتعميق مستوى التحليل وتعزيز التفكير النقدي بقدر أكبر في عمله مع الجمعية العامة.

ونقطة الانطلاق الجيدة هي التقرير السنوي المقبل للمجلس. فبدلا من أن يكون مجرد تجميع وصفي هائل للبيانات والمعلومات المتعلقة بعمل المجلس، نأمل أن يكون تقرير هذا العام أكثر إيجازا وتحليلا. فعلى سبيل المثال، يمكنه أن يشمل تقييما لفعالية قرارات المجلس فضلا عن الدروس المستفادة.

في الشهر الماضي، رحبنا باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع حول القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولكن دعونا لا ننسى الحزن العميق الذي شعر به أعضاء الأمم المتحدة والعالم بنطاقه الأوسع إزاء عجز المجلس قبل اتخاذه هذا القرار عن مواجهة أعمال العنف والفظائع التي تشهدها الأزمة في سوريا.

إن استخدام حق النقض هو لب المشكلة. لذلك، تكرر سنغافورة طلبها إلى الأعضاء الدائمين في المجلس أن ينظروا في الامتناع عن استخدام حق النقض الذي يعرقل عمل المجلس ويرمي إلى منع أو إنهاء الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحن مهتمون لسماع ردود فعل الأعضاء الدائمين على مقترحات الرئيس الفرنسي بشأن مدونة قواعد السلوك المتعلقة باستخدام حق النقض. علاوة على ذلك، نحث الأعضاء الدائمين على أن يشرحوا للجمعية العامة الأسباب التي دفعتهم إلى استخدام حق النقض أو عزمهم على القيام بذلك، خاصة في ما يتعلق بتوافقها مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. هذا أمر هام خاصة عندما يتم استخدام حق النقض لعرقلة العمل الرامي إلى صون السلم والأمن الدوليين.

أناط الأعضاء في الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ومنحت امتيازات خاصة للأعضاء الدائمين في المجلس لتمكينهم من الاضطلاع بتلك الولاية. بيد أن المجلس لا يضطلع بمسؤوليته بمعزل عن الأجهزة الأخرى، وهو يحتاج إلى دعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة لتمويل وتوفير القوات اللازمة للعمليات بتكليف من المجلس. وبالنظر إلى أن العلاقة بين المجلس وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإنه يتعين على المجلس زيادة الشفافية في تعامله مع الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد غوفيندر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان لكم، السيد الرئيس، لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن ولإعداد مذكرة مفاهيمية لهذه المناقشة (S/2013/613، المرفق). ونشكركم على نهجكم البناء في الحفاظ على ممارسة نأمل أن تصبح ميزة دائمة تثري هذا الجهاز الهام التابع للأمم المتحدة، الذي لم يخضع بعد للإصلاح.

كما نود أن نشكر الأرجنتين، بوصفها رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على استمرارها في تقييم تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507.

وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وترغب في إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ندرك، مثل الوفود الأخرى، التقدم الذي أحرزه مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية في تحسين أساليب عمله ومحاولة جعل المجلس أكثر شفافية وشمولا فيما يتعلق بتلك الأساليب. وفي الولايتين المنتهيتين اللتين اضطلعنا بهما مؤخرا

بوصفنا عضوا منتخبا في المجلس، سعينا باستمرار إلى تشجيع المجلس على الانخراط بشكل أكثر انتظاما مع عموم أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدى تناول بنود جدول أعماله المختلفة. ونشعر بالفخر بإنجازاتنا المتواضعة في هذا الصدد، التي تشمل إضفاء الطابع التنظيمي على عمليات التفاعل السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي – بعد أن شغلنا منصب رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها – التي تنطوي على عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والكيانات غير الحكومية في مناقشات الفريق العامل.

لكن يجب القيام بالمزيد، ونعتقد أن مختلف المقترحات والتوصيات المقدمة اليوم والمناقشات القادمة التي تتمتع بهذا الطابع تهدف إلى أن تكون إسهامات ذات طابع بناء، ومصممة لتعزيز فعالية مجلس الأمن، وشفافيته وشموله ومصداقيته. ويعد اعتماد المجلس في آب/أغسطس للمذكرة الرئاسية S/2013/515 خطوة نحو الحفاظ على هذا الزخم، مع الالتزام الذي أبداه أعضاء المجلس بالخطوات الـ ١٠ الواردة في تلك الوثيقة نحو مزيد من الشفافية.

وإضافة إلى تلك الالتزامات، التي تؤيدها كلها جنوب أفريقيا بقوة، نود أن نضيف توصيات إضافية يمكن أن تعزز من الإسهام في زيادة فعالية أداء المجلس في تنفيذ ولاياته. وتشمل الحفاظ على ممارسة الزيارات الميدانية وحتى البعثات المصغرة من قبل المجلس، وكذلك هيئاته الفرعية، من أجل تعزيز تفهم المجلس للحالة في الميدان والإسهام في صنع القرارات المستنيرة؛ ونشر الملفات الخاصة بكل بلد – التي لولا ذلك لأديرت باعتبارها حكرا أو امتيازا لبعض الأعضاء الدائمين – على نطاق واسع بين الأعضاء المنتخبين. ويسهم هذا التفرد في نهج غير مرن في التعامل مع قرارات المجلس، التي هي في الواقع تكليف لجميع من يعملون في المجلس. وينبغي أن يستند الانخراط مع المنظمات الإقليمية إلى مبدأ الولاية الاحتياطية وأن يجري بطريقة متماسكة ومنظمة. كما نوصي بالاعتراف بتلك المشاركات وإدراجها في تقارير الأمين العام. ونقترح إطالة المدة الفاصلة لجميع تقارير مجلس الأمن المقدمة إلى أعضاء المجلس قبل المشاورات، لا سيما في أوقات تجديد الولاية.

وتعد إمكانية التنبؤ في أساليب عمل مجلس الأمن جزءا لا يتجزأ من كفالة الاتساق في الطريقة التي يجري بها التعامل مع مختلف المسائل. إنه واقع مؤسف أن ينظر إلى مجلس الأمن، في بعض الحالات، على أنه انتقائي في معالجة مسائل معينة، وهو ما ننسبه إلى عدم الاتساق الذي نجم من الطبيعة المؤقتة للنظام الداخلي للمجلس. ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا مفهوم بعض أعضاء المجلس في تناول المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس على أساس المصالح الوطنية الضيقة، الأمر الذي يتعارض بشدة مع الولاية الرئيسية للمجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وينعكس ذلك في عدم تمكن مجلس الأمن من تسوية بعض النزاعات، وتمثل الجمهورية العربية السورية أحدث مثال على ذلك. وقد أدى هذا الواقع المؤسف علاوة على ذلك إما إلى تجاهل العديد من قرارات مجلس الأمن أو إلى تقويضها بشكل سافر.

والحالة في فلسطين والحالة في الصحراء الغربية ليستا سوى مثالين واضحين على مدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه المصالح الوطنية الضيقة في إحباط الهدف السامي المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. في حالة الصحراء الغربية، شهدنا التأثير الكبير لمجموعات صغيرة انتقائية، وبعضها حتى غير أعضاء في المجلس، على نص القرارات أكثر من أعضاء المجلس أنفسهم. وقد أدى ما أعقب ذلك من إضعافلنص ذلك القرار السنوي في مجلس الأمن إلى عدم تمكن المجلس من تنفيذ قراراته. شهدنا نهجا مماثلا مؤسفا في التعامل مع الحالة في الشرق الأوسط وفلسطين على وجه الخصوص. وقد أخفق

المجلس مرارا في الوقوف صفا واحدا بشأن هذه المسألة، وبالتالي لم يتمكن من إصدار حتى بيان إعلامي حينما استأنف الطرفان في النزاع المحادثات المباشرة في وقت سابق هذا العام. كتبت دولة فلسطين، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ما يقرب من ٤٧٣ رسالة موجهة إلى الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقدم آخرها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي غياب أي قرار يكتسي أهمية على مدى العامين الماضيين من قبل المجلس، سواء كان ذلك في شكل قرار أو بيان رئاسي أو إعلامي، فإن تقييمنا اللاحق هو أن مجلس الأمن لسوء الحظ لم يجد أن من المناسب التفكير بجدية في محتوى تلك المئات من الشهادات المكتوبة من طرف واحد في النزاع، وهي دولة فلسطن، مسلطةالضوء على انتهاكات عديدة للقانون الدولي والتزامات الدول الأطراف في القرارات التي اتخذها المجلس التي تذهب أدراج الرياح بشكل سافر.

وتشكك هذه النهج للأسف في مصداقية المجلس في الاضطلاع بولايته الواضحة. وما المناقشة بشأن أساليب العمل إلا جزء هام من الكل من المناقشة بشأن إصلاح مجلس. ولذا، لا نزال مقتنعين بأنه ستسود المزيد من الشرعية والفعالية حينما يصبح المجلس أكثر تمثيلا، بما في ذلك أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم في عقد هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

ونعتقد أنه ظلت اليابان مساهما رائدا في التحسينات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. عندما كانت اليابان في المجلس، بوصفنا رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أصدرنا المذكرة الرئاسية S/2006/507 عام ٢٠٠٦، وكذلك مراجعة لها في ٢٠١٠ (S/2010/507). كما أصدرنا دليل أساليب العمل، الذي تضمن المذكرة الرئاسية والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وبناء على مقترحاتنا، زاد تفاعل المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. نحن فخورون بإسهام بلدنا في تعزيز شفافية أساليب عمل المجلس من خلال تلك الجهود.

ويسرنا أن الفريق العامل غير الرسمي واصل إجراء مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل المجلس تحت قيادة الرئاسات المتعاقبة، مثل البوسنة والهرسك والبرتغال والأرجنتين. يمكننا أن نرى التقدم في الكفاءة في مجالات مثل استعراض دورات الولاية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، أود التعبير عن تقديري للسفيرة ماريا كريستينا برسفال، الممثلة الدائمة للأرجنتين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي، لإسهاماتها، بما في ذلك عملها على المذكرة الرئاسية الصادرة في آب/أغسطس (S/2013/515).

ولكن هل هذه الإنجازات كافية؟ وهل أساليب عمل مجلس الأمن شفافة بما يكفي؟ أخشى أن يكون الجواب ”ليس تماما“. فعلى سبيل المثال، إنّ مشاورات عديدة في المجلس ما فتئت تُعقَد بشكل مغلَق وحصري. حتى أننا نسمع شكاوى من أعضاء منتخَبين في المجلس بأنهم لم يُشرَكوا في المناقشات التي أجريت بين الأعضاء الدائمين وحدهم بشأن الحالة في سوريا. وفي هذا الصدد، أقدِّر تقديرا عاليا مبادرة الرئيس في معالجة موضوع ”ضمان شفافية وشمول عملية التفاوض داخل المجلس“ في مناقشة اليوم.

ومع أننا نبقى ملتزمين التزاما قويا بتحسين أساليب العمل، فمن المؤسف أنّ هناك حدودا لما يمكن عمله من خارج مجلس الأمن لضمان عملية شفافة من المفاوضات الداخلية ضمن المجلس. وفي هذا الصدد، آمل بإخلاص من أعضاء المجلس، وبخاصة ذوي المقاعد الدائمة، أن يفعلوا المزيد لتعزيز شفافيته.

إنّ المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنصّ على أننا، الدول الأعضاء، نوافق على قبول قرارات مجلس الأمن. لكنّ هذه المادة وحدها لا تكفل بالضرورة مشروعية تلك القرارات. وتحسين أساليب عمل المجلس ضروري، لكنه غير كافٍ لتعزيز مشروعية المجلس. ومن الأساسي أن تُسرِّع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للتوصل إلى نتائج ملموسة في هذه المسألة.

إنّ مجلس الأمن بتشكيله الحالي لا يجسِّد الوقائع الجغرافية السياسية لهذا القرن، ولا يعمل وفقا لتصميمه. وقد أثبتت الحالة في سوريا بوضوح هذا الخلل في أعماله.

ولْنتذكَّر التزام قادتنا الذي قطعوه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتجسَّد في وثيقته الختامية (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) بتحقيق إصلاح مبكّر لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أقدِّر المبادرات الأخيرة لمعالي السيد جون آش، الرئيس الحالي للجمعية العامة، لتعزيز العملية الإصلاحية استباقيا، كما ذُكِر بوضوح في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وبحلول عام ٢٠١٥، حين تُحيي الأمم المتحدة ذكراها السنوية السبعين، ستكون النتائج الملموسة في إصلاح مجلس الأمن ضرورية. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى عدم ادِّخار أي جهد لبلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يزداد تعقيد المسائل المُدرَجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يزداد كذلك تعقيد أعماله اليومية وعمليات صنع قراراته. وتقدم الأجهزة والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الأقليمية وتلك غير الحكومية – كلها – مساهمات هامة في أعمال المجلس وتنفيذ دوره المسنَد إليه بموجب الميثاق. ووسائط الإعلام والجمهور الأوسع هامّان أيضا، ولا سيما في زمن الإنترنت والتويتر. وينبغي رؤية ذلك كله بصفته فرصة للمجلس لا عبئا عليه. وهو يستدعي الشفافية والكفاءة المعزّزتين للمجلس، فضلا عن التفاعل مع النطاق الأوسع لأعضاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين.

لقد قطع المجلس شوطا طويلا، باعتماده مؤخرا المذكّرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2013/515. فهي تتضمن جوانب مفيدة عديدة، بما فيها ما يتعلق بالاستخدام المتزايد لصيغة آريا، والإشراك الأوثق للجنة بناء السلام واستخدام جلسات الاختتام من جانب الرئاسة. وإننا نشجع أعضاء المجلس، ولا سيما الدائمين منهم، على ضمان ترجمة الالتزام المقطوع في المذكرة إلى عمل أيضا.

وتبقى مسائل أخرى بانتظار المعالجة. وبما أنّ هذا عملية مستمرة، فإنه يتعيّن السعي إلى التحسينات على عدة جبهات. وفي هذا السياق، نشجع الدول الأعضاء في فريق المساءلة والاتساق والشفافية على مواصلة جهودها الهامة في هذا الصدد.

كما أننا نقدِّر تقديرا عاليا الاقتراح الذي قدَّمه وزير الخارجية الفرنسي فابيوس بشأن الامتناع عن استخدام حق الفيتو في حالات الجرائم الفظيعة. فخلال عضوية ألمانيا الأخيرة في المجلس، شهِدت بشكل مباشر المأزق الناجم عن استخدام حق النقض المزدوج ثلاث مرات، وأهم من ذلك، التداعيات المروِّعة لذلك الاستخدام على الشعب السوري. لذا، إنّ الاقتراح الفرنسي مبادرة هامة من دولة دائمة العضوية في المجلس، وينبغي أن تُسهم في تدعيم مجمل المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ولعله لا يوازي تحسين أساليب عمل المجلس في الأهمية سوى إجراء إصلاح هيكلي شامل للمجلس، يمكّنه من التصدي لتحديات عالم اليوم بمزيد من الفعالية. وقد طال

انتظار هذا الإصلاح كثيرا. وبما أنّ الأمم المتحدة تقترب من دورتها السبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٥، فقد حان وقت العمل.

لذا، نرحب بالمبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة، السفير جون آش، بتكليف فريق استشاري صياغة نص تفاوضي يجسِّد تجسيدا كافيا المواقف الراهنة تجاه إصلاح المجلس، ويقدِّم الخيارات بشأن المضيّ قدُما. ونأمل لهذا النص أن يمكّن الدول الأعضاء أخيرا من المشاركة في مفاوضات قائمة على الأخذ والعطاء بشكل حقيقي. وألمانيا جاهزة لكي تشارك في هذه المفاوضات مشاركة بنّاءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد دونوهيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ أيرلندا تؤيد البيان الشامل الذي أدلى به زميلي، ممثل سويسرا، بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي يضمّ ٢٢ دولة عضوا، وهو تجمع أقاليمي للدول الأعضاء أنشئ في وقت سابق من هذه السنة للسعي من أجل مجلس أمن أكثر مساءلة واتساقا وشفافية. ويسرّ أيرلندا أن تكون عضوا مؤسسا في الفريق. ونحن نهتم اهتماما شديدا بالأمم المتحدة وكيفية عمل كل من مؤسساتها. ونعتقد أنّ هناك أدلة كثيرة للطرح بأنّ أساليب عمل مجلس الأمن بحاجة ماسّة إلى التحسين.

ومن النقاط التي تعلّق عليها أيرلندا أهمية خاصة في البيان الذي أُلقِي بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية ما يلي، أولا، الترحيب الذي نلقى به اقتراح فرنسا بأن يعدِّل الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طواعية حقهم في ممارسة حق النقض في حالة جرائم الفظائع الجماعية؛ ثانيا، التقدير الذي نعرب عنه للمستوى الأعلى من التفاعلية مع المجلس مؤخرا، والذي تحقق من خلال جلسات استكشاف الآفاق، على سبيل المثال. ومن المحبَّذ بوضوح تقديم الإحاطات الإعلامية بانتظام بشأن الحالات التي يتعرض فيها السكان لخطر الفظائع الجماعية.

لقد أنشئ فريق المساءلة والاتساق والشفافية في أيار/مايو لإعداد اقتراحات بإجراء محدد لتحسين أساليب عمل المجلس، وبناء زخم حول جدول الأعمال هذا. ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصلحة مشروعة في كيفية سير أعمال المجلس. فهو، في النهاية، قد أنشئ لضمان العمل بشكل سريع وفعال بالنيابة عن الأعضاء جميعا. ونأمل أن نتمكّن من إقناع جميع أعضاء الأمم المتحدة بالحاجة إلى العمل على نحو عاجل لإصلاح أسلوب تشغيل المجلس وسبُل التواصل والتفاعل مع عموم الأعضاء.

إننا نريد أن نعمل بشكل بنّاء وتعاوني مع أعضاء مجلس الأمن في التشجيع على اتباع نهج عملي ومستجيب. ويمكن تسميتنا – وقد سُمِّينا – مجموعة أصدقاء مجلس الأمن، ونحن داعمون لكننا صريحون ومباشرون أيضا، وهذه سمات الصداقة الصادقة. ولكي نكون واضحين، إننا لا نتّخذ موقفا تجاه المسائل المتعلقة بإصلاح المجلس أو تشكيله أو توسيعه.

والتحسينات المتعلقة بأساليب عمل المجلس قيد التنفيذ فعلا، ونحن نعرفها تماما. وإننا نرحب بالمذكّرة الرئاسية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515) حول الشفافية وتحسين حوار المجلس مع الدول والهيئات غير الأعضاء فيه.

إنّ أيرلندا، بصفتها تتشارك القيادة مع أوروغواي بشأن بُعد حفظ السلام في أعمال المجلس، ترحب ترحيبا حارا بالتزامات المذكّرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2013/630، حول تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة. والتحدي الآن أمام أعضاء المجلس هو ضمان التنفيذ الكامل والمتّسق لتلك المذكرة الرئاسية، والقرارات والبيانات والمذكرات الأخرى التي سبقتها بشأن أساليب عمل حفظ السلام.

كان من دواعي سرور أيرلندا أن استجابت هذا العام عندما طُلب منا تزويد أفراد عسكريين لتعزيز واستقرار بعثة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهي بعثة حساسة من الناحية السياسية. بوصفنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، نؤيد بقوة الرأي القائل بأن شراكة أكثر دينمية وتفاعلية ومجدية فيما بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات ولجنة بناء السلام ستفيد جميع الأطراف.

أما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، حيث توجد طائفة واسعة من المواضيع، سيواصل فريق المساءلة والاتساق والشفافية العمل من أجل المشاركة البناءة والتعاونية مع أعضاء المجلس بشأن الخطوات العملية التي يمكن أن تحسن الطريقة التي يدير بها المجلس عمله. نشيد بأذربيجان على تنظيم مناقشة اليوم كونها خطوة هامة في تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد ساير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): باسم جمهورية ملديف، أود أن أشكر رئاسة أذربيجان على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. أود أيضا أن أشكر السفيرة ماريا كريستينا بيرسفال، ممثلة الأرجنتين على إحاطتها الإعلامية بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. تعرب ملديف عن شكرها للرئاسة على مذكرتها المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس (S/2013/515)، وترحب بمواصلة الجهود الرامية إلى ضمان الشفافية والاتساق في أساليب عمل المجلس.

تتشرف ملديف بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بصفته المنسق لفريق المساءلة والاتساق والشفافية الذي ينتمي إلى منطقة مؤلفة من ٢٢ دولة عضوا.

وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل المجلس بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يتجسد ذلك التمثيل العالمي في قرارات شفافة بالكامل وفي عملية لا يكون فيها أي مجال للسرية. من الصواب أن يسود فهم واضح لدى جميع الدول الأعضاء للعمل الحالي للمجلس الذي يتحاشى الممارسة السابقة. ومقولة الأمور تسير كالمعتاد سوف تفضي بنا إلى النتائج المعتادة غير المرضية.

يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تكون أكثر اطلاعا فيما يتعلق بمداولات المجلس. وكما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، تعتقد ملديف أنه تنبغي اتاحة مشاريع وثائق مجلس الأمن بدرجة أكبر لجميع الدول الأعضاء، وفي أوانها وبطريقة ملائمة. وتماشيا مع الميثاق، نرحب أيضا بإجراء المزيد من الحوارات التفاعلية المتواترة وعرض التقارير الخاصة.

بينما نرحب بالإحاطات الإعلامية التي تقدم في بداية كل رئاسة، تحض ملديف أعضاء المجلس على التأمل في عمل الشهر بصورة ناقدة واستباقية في شكل عقد جلسات ختامية. من خلال التأمل الصادق في ذلك العمل، نأمل في أن نرى توزيعا أعدل للعمل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس. ولا يزال هذا التفاوت السائد يمثل قصورا أساسيا في المجلس، وهو قصور يتجلى باستمرار. ونشهده عندما تقتصر المفاوضات على الأعضاء الدائمين، ونشهده بصورة مماثلة عندما تكون الإحاطات الإعلامية محدودة أيضا. في الآونة الأخيرة، شهدنا قرار الأمين العام بتقديم إحاطات إعلامية تقتصر على الأعضاء الدائمين، وشهدنا ذلك الاخفاق فيما يتعلق بالحالة في سوريا يمتد إلى الأمانة العامة، وهذه خيبة أمل كبيرة.

لا يمكن أن تصبح حقا هذه الهيئة أكثر تمثيلاً، وشفافة وفعالة ومشروعة إلا بإصلاح هيكل المجلس. وفي الوقت نفسه، نرحب بالاقتراح الذي قدمته فرنسا ومفاده أنه يمكن أن يتخلى الأعضاء الدائمون طواعية عن حقهم في ممارسة حق النقض ردا على الجرائم التي تنطوي على فظائع جماعية. ونعتقد أن هذا التعهد من شأنه أن يسهم في استجابة أكثر

فعالية للأزمة وتنفيذ أقوى لجدول أعمال المجلس نفسه، وتعزيز توطيد السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. لذلك ندعو إلى إجراء حوار مفتوح بين فريق المساءلة والاتساق والشفافية وجميع الأعضاء الدائمين في المجلس. ونشجع الأعضاء الدائمين الآخرين على امعان النظر في الاقتراح الذي قدمته فرنسا.

لا بد من أن تؤخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. وينبغي توضيح استخدام حق النقض، أو النية للقيام بذلك، لا سيما فيما يتعلق باتساقه مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبقة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى درجة أكبر من الشفافية في عملية صنع القرار ويحد من الحجج الغامضة غير المقبولة من الناحية الأخلاقية والقانونية.

تأمل ملديف أملا مخلصا في أن يلتزم الأعضاء الدائمون وغير الدائمين ليس بالكلمات فقط، ولكن أيضا بالعمل على الممارسات التي تنسجم مع أعلى معايير المساءلة والاتساق والشفافية.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): الآن أدلي ببيان بصفتي ممثل أذربيجان. نشيد بالممثلة الدائمة للأرجنتين، السفيرة ماريا كريستينا بيرسفال على تفانيها في جهودها بوصفها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما نشيد بالرئيسين السابقين للفريق العامل لمساهماتهما القيمة. إننا نسلم بالدور الذي يضطلع به الفريق العامل للنهوض بالسُبل الكفيلة بزيادة تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة بشكل عام في عمل المجلس.

إن أساليب عمل مجلس الأمن ما فتئت محط اهتمام كبير لدى جميع الدول الأعضاء. وإن المناقشة المفتوحة اليوم دلالة أخرى على ما توليه الدول الأعضاء من اهتمام خاص للموضوع. لقد مر عام تقريبا منذ المناقشة الأخيرة المفتوحة للمجلس (انظر S/2010/507)، وهي مناقشة بحثت عددا من القضايا الهامة التي تحتاج إلى مزيد من الجهد واتخاذ خطوات حازمة من أجل التوصل إلى حلول. وفي غضون ذلك، استمر المجلس أيضا في تنفيذ المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة (S/2010/507) ووافق على اتخاذ عدة تدابير لتعزيز الكفاءة والشفافية، فضلا عن التفاعل والحوار الحاليين للمجلس مع الدول غير الأعضاء في المجلس والهيئات الأخرى، كما ورد في مذكرتين للرئيس صدرتا في وقت سابق من هذا العام. وأُولي مزيد من الاهتمام لتحقيق مشاركة أوسع لأعضاء المجلس في عملية صنع القرار بإتاحة الفرص لسماع آراء جميع الأعضاء في المنظمة بشأن أساليب عمل المجلس. وناقش المجلس أيضا السُبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس وتعزيز قدرته على الاستجابة لمساهماتها، فضلا عن تحسين اتصالات مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام، والبلدان المساهمة بقوات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في عدد الجلسات العلنية للمجلس بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، من المشجع أن نعلم عن الاتجاه إلى عقد المزيد من الجلسات العامة، بما في ذلك على شكل إحاطات إعلامية ومناقشات. في نفس الوقت، تتوقف نوعية هذه الجلسات العامة في معظمها على استعداد المجلس للأخذ في الحسبان آراء ومساهمات الدول غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك امعان النظر في مقترحاتها ومساهماتها في ختام الجلسات العامة. ومن الجدير بالذكر أن عقد مناقشات سنوية مفتوحة بشأن الموضوع قيد النظر يتيح فرصة جيدة لزيادة تشجيع جهود المجلس من أجل تحسين أساليب عمله، واستعراض تنفيذ المذكرة (S/2010/507) والوثائق اللاحقة التي اعتمدها المجلس، وتحديد الاتجاهات والممارسات الإيجابية باقتراح أفكار جديدة تتعلق بتعزيز الشفافية والكفاءة في المجلس.

خلال المناقشات والمداولات المفتوحة داخل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى طُرح عدد من المقترحات وتمت مناقشتها في السنوات السابقة. وتبين تلك المناقشات العقبات المتبقية والحاجة إلى بذل المزيد من الجهود نحو تسوية الخلافات القائمة. ويحدونا الأمل في أن يشرع المجلس في عملية إصلاح حقيقية لمجلس الأمن تفي بتوقعات المجتمع الدولي. مما تجدر ملاحظته أن التردد، بل في بعض الأحيان عدم الاستعداد لتغيير القوالب النمطية بالإبقاء على الممارسات القائمة، يزيد من تعقيد عملية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الهامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإحدى المسائل الهامة الأخرى التي تتطلب بذل جهود إضافية هي ضرورة استعراض المجلس لتنفيذ قراراته بالذات. ومن غير المقبول أن تتجاهل عمدا قرارات مجلس الأمن التي تتضمن مطالب ضرورية باتخاذ إجراء ملموس، أو تفسر بطريقة تتجنب تنفيذها. ومن نافل القول، إن صمت المجلس إزاء التجاهل الواضح لقراراته بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين والإقليميين، ومحاولات التشكيك في شرعيتها، أمور خطيرة ولا يمكن أن تشكل ممارسة مقبولة لأساليب عمل المجلس.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها الفعالة في مناقشة اليوم وعلى ما قدمته من أفكار وتوصيات قيمة. فهي تشكل منطلقا أساسيا للتفكير وبدون شك تستحق النظر ألمتاني بغية تعزيز شفافية مجلس الأمن وفعاليته وطابعه التفاعلي.

استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.